

الكتاب في التوبة

ويصنع ما تلف بعد التوبة كما يحق التوبين وتكون
 الحال انقطاع العمل الذي يسهل به الكسب وتكون التوبة
 من مدة ولكن لا يتحقق به الا في زمن عرف في السنة
 او سقط من الدابة ولا يضمن فقار ولا يتراخ ما لم يجر
 المعاد ولو التمس في طريق الفرات فلما لك ان
 يضمنه في مكان حمله لا اجراء في مكان كسره ولا الاجر
 بجا به الاجر الخاص من عمل لو اهدى بغيره وقد سمي
 الاجر بغيره متى تمكن او استوجب له سنة
 اولوي الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او يملكه حتى يتردد
 الاجر بين نفعين مختلفين واتهما جدر لم تسمى الكومان
 خطته فاربتا فدرهم او رويتا فدرهمين وان
 صبغ بعضه فدرهم او برغف ان فدرهمين وان سبكت
 هذه فدرهمين في الشهر او بته فدرهمين وان كرتها
 الى الكوفة فدرهم او الى واسط فدرهمين وكذا يصح
 لورثه وبين ثلث لابن اربعة ولو قال ان خطته
 اليوم فدرهم او غدا فبفضفه فخطه اليوم فله درهم وان
 خاطه غدا فاجره المثل للبا وجز نصف درهم وقال انظر
 صبران ولو قال ان سكنت هذا الجاوت عطا فدرهم
 او صرا فدرهمين جاز خلا فالها وكذا الخنزير لو قال

منه ما تلف بعد التوبة
 من مدة ولكن لا يتحقق به الا في زمن عرف في السنة
 او سقط من الدابة ولا يضمن فقار ولا يتراخ ما لم يجر

اه ايه

ان ذبت بهذه الدابة الى الحيرة فدرهم وان جاز
 الى الفارسية فدرهمين او قال ان حملت عليها
 الى الحيرة كرت فدرهم وان حملت كرت فدرهمين
 ولا يشترط بعد استاجره للمدة بل اشترط ولو
 استاجر عيدا نحو لا فجع اخذ الاجر لا يسره ومنه
 ولو اجر العبد المضمون فكل فاحصه اجرة لا يضمن
 صرا لهما وما وجده سببه اخذه وقبض العبد اجره
 صحيح واجر عده يدرين الشهرين منه باربعين
 اجرة صحح الاول باربعين ولو استاجر عيدا فاقبض
 او فرض فادعي وجوده او اول المدة والمولى وجوده
 قبل الاضرار ساء حكم الحال فان كان حاضرا فوجبه
 صدق المولى والا فالمتاجر وكذا الاضلاع في
 انقطاع ماء الرعي وجوبه ولو قال رب التوب
 اذ نك ان تصبغ امره وصبغته اصغر وقال الصانع
 امرني بما صنعت صدق رب التوب وكذا الخنزير
 في الغنم والبقا فان حلف ضمن الصانع فبئس توب
 غير معمول ولا اجرا او اخذ التوب واعطاه اجره مثلا
 لا يجازر المسمى وان قال رب التوب عملت لي
 بلا اجرا وقال الصانع باجرا فالقول لوب التوب

صلا
 من كتاب التوبة
 انما هو ان اخذ منه شيئا كان
 القس ان اخذ منه شيئا كان
 فلا يصح الاجر الا في
 لا يضمن المولى في اجرة
 على ما ورد ان الصانع يجب ما تفرس مال
 حوز نصف الناصب اذا العبد اجرا في
 يده
 فان كان العبد ساء او مضطرا في حاله
 لم يكن له اجرة فكل الاجر ان يكون اجرا
 ورسا كما لا يبرئ من اجرة التوب فبئس توب
 وكذا الاضلاع في حرمها بالبر